الجزء الاول

البحث عن العدالة المناخية في الاتفـــاقيـــات الدوليـــة:

تعليق وجيز على وثيقة "المساهمات المحددة وطنيًا" لمصر

الجزء الأول
البحث عن العدالة المناخية في الاتفـــاقيـــات الدوليـــة:

تعليق وجيز على وثيقة "المساهمات المحددة وطنيًا" لمصر

سلسلة العدالة
المناخية في مصر

الجزء الأول
البحث عن العدالة المناخية في الاتفـــاقيـــات الدوليـــة:
تعليق وجيز على وثيقة "المساهمات المحددة وطنيًا" لمصر

بواسطة

منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

المقدمة: العدالة المناخية واتفاقية باريس

تُعَد مصر واحدة من أكثر الدول عُرضة لتداعيات التغير المناخي. فهي مُعرَّضة لمجموعة كبيرة من الاضطرابات البيئية، مثل: نقص الترسيب وزيادة الجفاف وموجات الحرارة وكذلك التغيرات في تدفق النيل، وتسرب المياه المالحة إلى الأراضي الزراعية، وقلة المحاصيل الزراعية، وكثافة الفيضانات، وقلة مصايد الأسماك، وفقدان الشعاب المرجانية، وغير ذلك. وتتفاقم تلك الاضطرابات نتيجة لعدم المساواة الاجتماعية والسياسية التي تجتاح البلاد وتجعل محدودى الدخل والمجموعات المهمشة أكثر عُرضة لتلك الاضطرابات. فترجع جذور حدة التغير المناخي إلى عوامل تاريخية وجيوسياسية، والتي يصعب بسببها فصل تحليل القضايا البيئية المعاصرة عن المناقشات حول الاقتصاد والعدالة الاجتماعية.

إن نُشطاء البيئة يُمارسون الضغط بشكل عام على الدول وصُنَّاع السياسات من أجل اعتماد منهج "العدالة المناخية" في جهودهم للتعامل مع ظاهرة التغير المناخي. ويركز منهج "العدالة المناخية" على كلٍ من: ضرورة الحَد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، والحاجة إلى تغيير الأنظمة الموروثة لاستخراج المواد، ونقلها، وتوزيعها، وتوليد الطاقة، وإنتاج السلع، وتقديم الخدمات، وطرق الاستهلاك، وطرق التخلص منها، والتمويل[1]. فهو منهج يدور حول التدقيق في كيفية توزيع السِلَع والمسؤوليات البيئية على المستويات العالمية والقومية والمحلية في ظل ظروف التغير المناخي. بالإضافة إلى مشاركة المجتمعات الأكثر عُرضة للكوارث المناخية [2] والاعتراف بها. وبالرغم من الجهود المستمرة للنشطاء، لا تزال السياسات السائدة في اجتماعات واتفاقيات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ قصيرة النظر ولا تتماشى على نحو كافٍ مع مبادئ العدالة المناخية.

لقد حضر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في 12 ديسمبر 2015 بباريس. وتوصلوا إلى ما أطلقوا عليه "الاتفاقية التاريخية" لمكافحة تغير المناخ. إن أكثر ما يميز اتفاقية باريس- كما يُزعَم- هو الإجماع غير المسبوق التي نالته من الدول الأعضاء، بتوقيع 195 دولة على الاتفاقية، وانضمام 181 دولة إلى عضويتها[3]. وتهدف اتفاقية باريس في المقام الأول إلى الحد من الزيادة في متوسط المعدل العالمي لدرجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية[4]. و لتحقيق ذلك، يتعين على كل دولة من الدول الأعضاء تحديد مساهمتها للتخفيف من حدة التغير المناخي، ووضع خطة لذلك، علاوة على كتابة التقارير بشأنها. كما يُطلب من دول بعينها تقديم وثيقة "المساهمات المحددة وطنيًا" للمعاهدة. وهي وثيقة تلخص أهداف واستراتيجيات الدول المعنية لمكافحة التغير المناخي.

لا توجد آليات مُلزمة أو عقوبات على الدول التي لا تقدم وثيقة "المساهمات المحددة وطنيًا" أو تلتزم بتنفيذها. وهذا هو الاختلاف الأساسي الأول بين اتفاقية باريس وبروتوكول كيوتو. أما عن الفرق الثاني، فهو اعتماد "بروتوكول كيوتو" على مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، لذلك أقَر التالي: 1- الاختلافات التاريخية، الخاصة بمساهمات الدول في الكوارث البيئية والمناخية. 2- اختلاف القدرات الفنية والسياسية في التعامل مع هذه الكوارث. 3- الاختلافات في المسؤوليات المُعلَنة للدول في

[1] باتريك بوند، الجانب السياسي للعدالة المناخية: الشلل في الأعلى والحركة في الأسفل (جنوب أفريقيا: مطبعة جامعة كوازولو – ناتال 2012)
[2] ديفيد شلوسبيرغ ، "إعادة تصور العدالة البيئية: الحركات العالمية والنظريات السياسية،: السياسات البيئية 13، 3 (2004): 517-54.
[3] يشير التوقيع إلى الوفود الوطنية التي تتوصل إلى اتفاق في أثناء المؤتمر وتوقيع المعاهدة. ويشير الانضمام إلى اتفاق ما إلى التصديق على الاتفاق من جانب الدولة باستخدام إجراءاتها الوطنية.
[4] تضع اتفاقية باريس خطة عمل للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل من 2 درجة مئوية، وذلك بهدف الحد من الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية بحلول عام 2100.

التعامل مع تغير المناخ. مما يعني، على الأقل من الناحية النظرية، أن البلدان المتقدمة سوف تتحمل النصيب الأكبر من مسؤولية تغير المناخ.

بينما لا تعتنق "اتفاقية باريس" مفهوم المسؤولية المتباينة، وتسمح- بدلاً من ذلك- للدول الأعضاء أن تقرر المسؤوليات التي تريدها. ويمثل هذا تحولًا جوهريًا عن نهج "بروتوكول كيوتو". إذن، ليس غريبًا أن تحصل "اتفاقية باريس" على تزكية واسعة النطاق، حيث أن أي دولة لن تعترض على اتفاقية تحمي حريتها في المساهمة طواعية (أو عدم المساهمة) في مكافحة تغير المناخ، دون مواجهة أي عواقب قانونية. إن الاتفاقية تؤكد مجددًا على مسؤولية الدول المتقدمة في تزويد الدول النامية بالموارد اللازمة لبناء مستقبل يصمد في مواجهة تغير المناخ، ولكن حتى هذا الأمر لا يزال غير مُلزم من الناحية القانونية.

ويظل السؤال قائمًا: هل تكمن "الجوانب التاريخية" للاتفاقية في احتمالية تحدي النظام السياسي السائد الذي يعطي الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب المناخ أم في مجرد الحصول على أكبر عدد ممكن من الأطراف للاتفاق على شيء ما؟ وثمة حقيقة أن الاتفاقية ليس فيها ما يشير إلى تحول شامل نحو "إزالة الكربون" هيكليًا، وهو أمر مخيب للآمال، ولكنه متوقع. لا يزال التحول الهيكلي للنظم الاقتصادية العالمية والوطنية بعيدًا عن طاولة المفاوضات، مما يعني عدم معالجة قضايا عدم المساواة، والعدالة البيئية، والاستغلال الرأسمالي المستمر على المستوى العالمي بشكل أساسي.

بعد ذلك، نُترك مع مسألة الثقة في التعهدات الطوعية للدول لتخطيط استراتيجيتها للتعامل مع تغير المناخ وتنفيذها. وهنا يأتي دور وثائق المساهمات المحددة وطنيًا. وبشكل مثالي، ينبغي على الدول أن تلتزم بخططها الوطنية نظرًا لضغوط الأطراف الأعضاء والمنظمات غير الحكومية البيئية المحلية، والدولية، والمجتمعات المعنية، والبلديات، والسياسيين، والنشطاء. ونظرًا لأن اتفاقية باريس قائمة على حرية اختيار التعهد، فثمة تشكك واسع النطاق فيما إذا كان الحد المقترح بـ 1.5 درجة مئوية أمرًا مجديًا أم لا[5]. وعلى صعيد مصر، تصبح الأمور أكثر تعقيدًا؛ نظرًا لأن مساهمة الدولة في الانبعاثات الكربونية العالمية تبلغ 0.61٪ فقط. لذلك، فيما يتعلق بالإجراءات المُتَّخَذة للتخفيف من تغير المناخ، فإن تأثير مصر محدود للغاية. لكن الهدف من وثيقة المساهمات المحددة وطنيًا لمصر هو إعلان الخطة الاستراتيجية للدولة للتكيف مع تغير المناخ، والشروع في التغييرات الهيكلية اللازمة لمنع حدوث المزيد من الأضرار البيئية، وهو ما سنتعرض إليه في القسم التالي.

[5] انظر هارولد ويلهايت وأرفي هانسن، **"هل اتفاقية باريس سوف تنقذ العالم؟"** تحليل ونقد لخارطة طريق الحكومة المنصوص عليها في مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين، ورقة عمل أكاديمية أوسلو للحوكمة العالمية، (أوسلو: جامعة أوسلو ، مركز التنمية والبيئة ، 2016).

وثيقة المساهمات المحددة وطنيًا لمصر

1- الأهداف والأولويات القومية:

قدمت مصر وثيقة "المساهمات المحددة وطنيًا" عام 2015. وتنقسم الوثيقة المكونة من 12 صفحة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهم: الظروف الوطنية، والجهود القومية في التكيف والتخفيف، والآليات اللازمة لتنفيذ الخطط. يُلخص قسم "الظروف الوطنية" الوضع الاقتصادي والسياسي في مصر آنذاك، وكذلك خطط الحكومة لمزيد من التطوير. ومع ذلك، فإنه يُقرأ كتقرير أكل الدهر عليه وشرب، حيث كُتِب قبل اتفاقية قرض صندوق النقد الدولي الذي وقعته مصر في عام 2016، والذي أدخل برنامج إصلاح اقتصادي قاسٍ يتضمن تخفيض قيمة الجنيه المصري، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 14٪ كاملة، علاوة على خفض دعم الوقود والكهرباء. فقد تغيرت الظروف الوطنية بشكل جذري بعد دخول برنامج الإصلاح المدعوم من صندوق النقد الدولي حَيِّز التنفيذ.

إن الخطط الاقتصادية المذكورة في هذا القسم تخبرنا بمدى التزام مصر الحالي بمكافحة تغير المناخ. ومن المهم تحليل هذه الخطط في مقابل استراتيجيات التخفيف والتكيف اللاحقة، لأنها في الأغلب ما تكون متباينة. إن الرؤية الاقتصادية التي تتبناها الحكومة تهتم في المقام الأول بزيادة الاستثمارات الأجنبية الخاصة، وبناء البنية التحتية لمؤسسات الأعمال، والحد من النمو السكاني، وتنفيذ مشاريع[6] وطنية ضخمة. ومن بين هذه المشاريع الضخمة: تطوير سيناء والساحل الشمالي الغربي، وبناء العاصمة الإدارية الجديدة.[7]

اتخذت الحكومة خطوات كبيرة لضمان تقدم هذا "النمو الاقتصادي". ومع ذلك، لم يتحقق سوى القليل. وتعتبر كل من الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، وتوفير سكن عادل ومستدام، وضمان الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية اللامركزية، جزءً من الأهداف والأولويات القومية لوثيقة "المساهمات المحددة وطنيًا" لمصر[8]. وهي أيضًا قضايا تصب في جوهر اهتمامات العدالة المناخية. والتي تؤكد على ضرورة ضمان العدالة الاجتماعية في ضوء التفاوتات الناجمة عن تغير المناخ. ومع ذلك، فإن هذا القسم في وثيقة المساهمات لا يحاول ربط الأولويات الوطنية المصرية بالأولويات اللازمة لحماية البيئة، وضمان العدالة الاجتماعية في ضوء تغير المناخ، وإعادة توزيع الثروة. إن الوعود بالحماية الاجتماعية مُبهَمة وغير قابلة للتحقيق في ظل النظام الاقتصادي الحالي.

2- التكَيُّف

فيما يتعلق بتدابير التكَيُّف مع تغير المناخ، فإن وثيقة "المساهمات المحددة وطنيًا" تحوي قسمًا طويلًا من الإجراءات المخططة مقسمة إلى فئتين: (1) إجراءات مصر المعتزمة لتعزيز سهولة التكَيُّف. (2) حزم إجراءات التكَيُّف. وذلك على الرغم من عدم وجود اختلاف في المفهوم واضح بين الفئتين؛ فكلاهما يتعلق بتدابير التكَيُّف. وتستهدف التدابير موارد المياه، والأمن الزراعي، والمناطق الساحلية، وقطاع الصحة، والمناطق الريفية، والسياحة، وقطاع الطاقة.

وفي حين أن العديد من نشطاء البيئة يرفضون تدابير التكَيُّف كطريقة لتجنب مواجهة المسؤولية الأكبر الخاصة بالحد من انبعاثات الكربون، والتي يشار إليها باسم "التخفيف"، فإن التكَيُّف ضرورى بقدر ما يمكن أن يعكس التزام دولة ما بالعدالة

[6] انظر وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لمصر، ص 4
[7] المرجع السابق
[8] المرجع السابق، ص 4-5

الاجتماعية خلال العيش تحت أضرار تغير المناخ. وبالنظر إلى أن مساهمة مصر في انبعاثات الكربون العالمية منخفضة إلى حد كبير، في حين أن آثار تغير المناخ على مصر مرتفعة للغاية، نجد أن خطط التكيف في مصر أكثر أهمية وإلحاحًا.

لعل القضية الأكثر إلحاحًا هي "المياه". وتشمل التدابير التي تبحثها الحكومة للتكَيُّف مع الموارد المائية المتناقصة: زيادة سعة تخزين المياه، وتحسين أنظمة الري والصرف، وتغيير أنماط الزراعة، وإعادة تدوير مياه الصرف المعالَجة، وحصاد مياه الأمطار[9]. في البداية، تبدو تلك الآليات مُشَجِّعة. لكن عندما نلقي نظرة فاحصة على الخطط الاقتصادية الفعلية للحكومة، نجد الصورة أكثر إرباكًا. نحن، على سبيل المثال، لا نحصل على أية تفاصيل حول كيفية أو متى تخطط الحكومة بالضبط لزيادة سعة تخزين المياه. علاوة على ذلك، لا يوجد ذكر لمشكلة نقص المياه الموجودة إلى حد كبير، وكيف تخطط الحكومة لإدارة مواردها النادرة بطريقة عادلة. أما القسم المتعلق بالأهداف والأولويات الوطنية، فيؤكد بوضوح أن الحكومة تضخ أموالًا في المشاريع الوطنية الضخمة، مثل: العاصمة الإدارية الجديدة، والتي سوف تستهلك حتمًا كميات كبيرة من المياه للبنية التحتية المخطط لها، وفي مساحاتها الخضراء.

ومن ناحية أخرى، تُكتب بعض الإجراءات المقصودة بطريقة فضفاضة وغامضة، بحيث يمكن أن تعني أي شيء ولا شيء في آنٍ واحد. ففي قسم "فئة المناطق الساحلية"، على سبيل المثال، تتضمن حزمة العمل "الحد من مخاطر تغير المناخ، وبناء القدرات للمجتمع المصري، وتعزيز الشراكات الوطنية والإقليمية في إدارة الأزمات المتعلقة بتغير المناخ[10]". أما في القطاع الزراعي، قد تبدو الإجراءات المقصودة أكثر وضوحًا، ولكنها أيضًا فضفاضة بشكل كبير؛ بحيث أنه من غير الواضح ما إذا كانت مفيدة أم لا. فهي تشمل، على سبيل المثال، بناء النظام المؤسسي الفَعَّال لإدارة الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، وتطوير النظم الاقتصادية الزراعية الجديدة لمقاومة تغير المناخ لإدارة مصايد الأسماك، والإنتاج الحيواني، والمحاصيل، ومراجعة سياسات استخدام الأراضي والتوسع الزراعي الحالية التي تأخذ في الاعتبار الاحتمالات المستقبلية لتدهور الأراضي بسبب تغير المناخ[11]. كما يمكن أن يكون النهج المتبع لتحقيق هذه الخطط إما عابرًا أو كارثيًا. فعلى سبيل المثال، يمكن إنشاء النظم الاقتصادية الزراعية الجديدة لصالح الشركات الزراعية متعددة الجنسيات. إن تغيير سياسات استخدام الأراضي يمكن أن يضر بالمزارعين الصغار لصالح اقتصاد المحاصيل النقدية. وهو ما بدأ بالفعل مع تعديلات عام 2018 للقوانين الزراعية.

وتشمل إجراءات التكَيُّف الواعدة ما يلي: زيادة كفاءة قطاع الرعاية الصحية وتمكينه من التعامل مع تغير المناخ، وبناء القدرات للمجتمعات المحلية في المناطق السياحية المعرضة لمخاطر تغير المناخ، وإنشاء نظم دورية للرصد والإبلاغ[12]. وبكل تأكيد، ينبغي دمج جميع الإجراءات المقترحة في الخطط الإستراتيجية لقطاعات مختلفة في مصر، ولكن نظرًا لأن كل قطاع يقسم نفسه إلى عدد لا يُحصى من الشبكات والمصالح والسلطات المختلفة، فإن هذه الإجراءات يصعب تنفيذها. وبالتالي يصبح من الأسهل كتابة نوايا فضفاضة دون شرح كيفية اتخاذ إجراءات ملموسة ومُحَدَّدة. لا ينبغي اعتبار تدابير التكَيُّف بمثابة إصلاحات مؤقتة صغيرة لنتائج تغير المناخ. فهم في احتياج إلى التعاون بين المؤسسات وإعادة هيكلة بعض الأنظمة الإدارية. ولكي يصبح ذلك فعالًا، يجب وضع الإصلاحات في إطار نموذج العدالة المناخية، الذي يشدد على التغييرات في الاقتصاد السياسي بقدر التعديلات التقنية.

[9] المرجع السابق، ص 7
[10] انظر وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لمصر، ص 8
[11] المرجع السابق، ص 9
[12] انظر وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لمصر، ص 9

3- التخفيف

وكما ذكرنا مُسبقًا، فإن نسبة مصر في الانبعاثات الكربونية العالمية تبلغ 0.61٪. مما يعني أنه على المستوى العالمي، لن تكون إجراءات التخفيف في مصر على نفس القدر من التأثير في الدول ذات الانبعاثات المرتفعة. ومع ذلك، تُعتَبر التدابير المحلية للتخفيف من تغير المناخ ضرورية، خاصة في ضوء خطط مصر للنمو الاقتصادي. وعند إعادة النظر في القسم المتعلق بالأولويات والأهداف الوطنية، ثمة حاجة إلى تسليط الضوء على التناقض بين استراتيجية الدولة التنموية والالتزامات المتعلقة بالمناخ. فلا يتوافق نموذج النمو الاقتصادي والتنمية الذي تتبعه الحكومة حاليًا مع ما يتطلبه اقتصاد "منخفض الكربون". ويُعتبر الأخير ضروري للغاية للتخفيف من تغير المناخ. لكن هذا الأمر لم يكن مفاجئًا، حيث أن اتفاقية باريس نفسها استَبعَدَت أي احتمالية لإزالة الكربنة الهيكلية للاقتصاد. وفيما يلي، نقوم بتحليل خطط عمل مصر لعملية التخفيف. وهي مقسمة إلى فئتين: سياسات التخفيف، وإجراءات التخفيف.

تركز سياسات التخفيف بشكل رئيسي على تطوير الأسس اللازمة لأنظمة الطاقة منخفضة الكربون. غير أن الوثيقة تنص على أن تلك الأسس يجب أن تكون "ملائمة محليًا"، مثل: تكنولوجيات إنتاج الطاقة المنخفضة الكربون الملائمة محليًا، ونقل التكنولوجيا المناسبة محليًا، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري الفَعَّالة الملائمة محليًا[13]. و لكن ليس هناك أي تفسير لما تعنيه عبارة "الملائمة المحلياً"، أو من الذي يحدد ما هو مناسب محليًا. وهذه مسألة حاسمة، لأن مصالح الصناعات الكبيرة تحل في الأغلب محل المصالح البيئية والمجتمعات المحلية خلال صياغة سياسات التخفيف. إن صناعة الوقود الأحفوري، الذي تواصل نموها - بلا جدال حولها - تحدد ما هو مناسب محليًا لمصالحها الخاصة. وهذا هو السبب في أن اتفاقية باريس قد قوبلت بالكثير من التشكك، لأنها لا تنتقد صراحة صناعة الوقود الأحفوري ولا تبرز الحاجة الملحة لإيقاف نموها.

تلقي "وثيقة المساهمات" الضوء على الحاجة إلى: الاستخدام الأكثر كفاءة للطاقة من قِبَل المستخدمين النهائيين، والتغييرات السلوكية، والإدخال السريع للوائح معايير الكفاءة الصارمة ومعايير التكنولوجيا، والتسعير البيئي الخارجي[14]. وفي حين أن هذه المقترحات تبدو مفيدة، لكنها لا تقدم أي حلول جديدة للحد من تغير المناخ. كما يُقتَرَح أن يتم دفع محك العمل إلى مجالات: 1- الإدارة الفنية للشركات (التي لا يزال تضخمها مرحب به). 2- السلوك البشري الفردي. أو بعبارة أخرى، فإن نهج مصر إزاء التخفيف ينقل العبء على الأفراد والشركات التجارية في سياق من اللوائح الضعيفة. والاستثناء الوحيد لهذا النهج هو خطط مصر لاستخدام الطاقة المتجددة على نطاق الدولة ككل.

وبجانب استخدام الطاقة المتجددة، تشمل إجراءات التخفيف الأخرى: تحسين كفاءة النقل البري، والتبديل من النقل البري إلى النقل النهري والسكك الحديدية، وزيادة القدرة الاستيعابية للدولة من خلال المزارع، والحفاظ على الأشجار في الطرق الحضرية، واستخدام المياه العادمة المُعالَجة للري الزراعي[15]. وتعتبر هذه الإجراءات رائعة من الناحية النظرية، ولكن مع غياب التنسيق بين مؤسسات الدولة المختلفة، من غير الواضح ما إذا كانت هذه الخطط ستدمج في مشاريع

13 المرجع السابق، ص 10
14 المرجع السابق
15 انظر وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لمصر، ص 11

التنمية والاستثمار أم لا. فعلى سبيل المثال، يتم حاليًا إنشاء خطوط جديدة لمترو الأنفاق، ولكن الحكومة أنفقت أيضًا مبالغ طائلة من المال لبناء طرق سريعة جديدة في جميع أنحاء البلاد. هناك نمو هائل في النقل البري، وليس التحول عن ذلك.

وتُعتبر المشكلتان الرئيسيتان الأخيرتان هما: استخدام الفحم، وصناعة الإنتاج الحيواني في مصر. وقد ثبت علميًا أن قطاع إنتاج الثروة الحيوانية يسهم في 18٪ من انبعاثات الغازات الدفيئة[16] في العالم. أما الفحم، فهو أخطر أنواع الوقود الأحفوري كثيف الكربون، ويسهم بشكل مباشر في ظاهرة الاحتباس العالمي. هذان عاملان مهمان للغاية في المناقشة حول التخفيف من تغير المناخ، ومع ذلك فهما غائبان تمامًا عن وثيقة المساهمات في مصر. في حين أن مصر تحتاج إلى تلبية احتياجاتها المتزايدة بسرعة من الطاقة، فإن الفحم يوفر إصلاحًا سريعًا لا يمكن تحمله، مما يؤدي إلى عواقب بيئية[17] وصحية وخيمة. كما تظهر الأبحاث أن قطاعات المجتمع الثرية هي **وحدها القادرة على استهلاك اللحوم**. وفي الوقت ذاته، يظل قطاع الثروة الحيوانية **يشكل خطر من ناحية الصحة والبيئة والتنوع البيولوجي والعدالة الاجتماعية**.

[16] غوري كونيسوارن و دانيال نيرنبيرغ. "الإنتاج العالمي لحيوانات المزارع وظاهرة الاحترار العالمي: التأثير على تغير المناخ والتخفيف من حدته". مجلة وجهات الصحة البيئية، المجلد. 5،116 (2008): 578-582.

[17] دينا زايد وجيني سوارز. "حملة ضد الفحم في مصر"، مجلة Middle East Report، مجلد 271 (صيف 2014): ص 29-35.

ملاحظات ختامية

مع الأخذ بعين الاعتبار جميع ما سبق، إن هناك الكثير من الشكوك حول المساهمات المصرية. ومن غير الواضح ما إذا كانت ستنفذ جميعها أو ما إذا كان لها أي آثار ملموسة. لم يتم التطرق إلي عمليات إعادة الهيكلة اللازمة لكل من إجراءات التكَيُّف والتخفيف أو دمجها بشكل كافٍ في خطط التنمية والاستثمار الوطنية. علاوة على ذلك، تقترح وثيقة المساهمات بعض التدابير القديمة التي تعرضت لانتقادات شديدة من قِبَل العلماء ونشطاء العدالة البيئية على حد سواء، مثل تأسيس "أسواق تجارة[18] الكربون". وبعد مرور ثلاث سنوات من تقديم الوثيقة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لم يتحقق سوى القليل من الخطط المقترحة، في حين أن بعض "الأولويات الوطنية" المتعلقة بالمشاريع الضخمة نجدها قد أُنجِزَت بالفعل.

يتكهن القسم الأخير من وثيقة المساهمات أن مصر تحتاج إلى 73 مليار دولار من المانحين الدوليين من أجل تنفيذ خطط العمل المقترحة[19]. في حين أن التعامل مع تغير المناخ هو أمر مكلف فعليًا، وأنه ينبغي على الدول ذات الانبعاثات الكثيفة أن تتحمل العبء الأكبر لتمويل هذه الجهود، فلا ينبغي التعامل مع تغير المناخ كمجرد مشروع معزول يتطلب وجود صندوق معزول. إذا كانت "العدالة المناخية" تدور حول إعادة التفكير في مفاهيمنا حول المسؤوليات البيئية والسياسية، والموارد، والمشاركة في صنع القرار، فإننا نحتاج إلى إعادة التفكير في المنطق الكامن وراء إدارة الموارد المالية المحلية في مصر. ولعل هذا هو السبب وراء رفض عدد كبير من أعضاء اتفاقية باريس؛ لأنها فشلت في معالجة الحاجة المُلِحَّة للتغيير الهيكلي.

[18] انظر وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لمصر، ص 12
[19] المرجع السابق، 13

قائمة المراجع

-جهاد أباظة، "دعهم يأكلون الكينوا: سحق المزارعون المصريون بفرض قيود على الأرز"، *Middle East Eye* ، 7 يونيو 2018. تاريخ آخر زيارة: 24 أكتوبر 2018.

https://www.middleeasteye.net/in-depth/features/plight-egypts-rice-farmers-what-s-left-us-after-they-take-away-rice-1854666811.

-باتريك بوند، الجانب السياسي للعدالة المناخية: الشلل في الأعلى والحركة في الأسفل) جنوب أفريقيا: مطبعة جامعة كوازولو – ناتال (2012

-"ملف المخاطر المناخية: مصر".

Climate Links. https://www.climatelinks.org/sites/default/files/asset/document/2018_USAID-ATLAS-Project_Climate-Risk-Profile-Egypt.pdf

-"التخلص من الفحم تدريجيا"، Climate Analytics. تاريخ آخر زيارة: 27 أكتوبر 2018

https://climateanalytics.org/briefings/coal-phase-out/.

-"موجز إعلامي قُطري: مصر"، 2017. تاريخ آخر زيارة: 27 أكتوبر 2018

www.fao.org/3/a-i7312e.pdf

-سهام داود، "تحليل أنماط استهلاك الغذاء في مصر". رسالة دكتوراة، جامعة كيل، 2005. تاريخ آخر زيارة: 24 أكتوبر 2018.

https://core.ac.uk/download/pdf/56724192.pdf

-"مصر- الطاقة المتجددة"، 18 سبتمبر 2018

https://www.export.gov/article?id=Egypt-Renewable-Energy

-"مصر تنفق 22 مليار على بناء الجسور والطرق في الثلاثة أعوام الماضية." الأهرام أون لاين، 15 يناير 2018, تاريخ أخر زيارة: 20 سبتمبر 2018 .

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/3/12/288206/Business/Economy/Egypt-completed-EGP--bln-in-bridges,-roads-over-pa.aspx.

-"بيان حقائق عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري: مصر" *Climate Links*

https://www.climatelinks.org/sites/default/files/asset/document/GHG Emissions Factsheet Egypt_v6_11_02-15_edits (1) Steed June 2016_rev08-19-2016_Clean.pdf

-عمر محمد قنديل، "تخصيص ملايين اليوروات لتحسين شبكة مترو أنفاق القاهرة"، 6 أغسطس 2018 *Egypt Today*. تاريخ آخر زيارة: 20 سبتمبر 2018.

http://www.egypttoday.com/Article/2/56664/Millions-of-euros-allocated-to-improve-Cairo-Metro-network

-غوري كونيسوارن و دانيال نيرنبيرغ. "الإنتاج العالمي لحيوانات المزارع وظاهرة الاحترار العالمي: التأثير على تغير المناخ والتخفيف من حدته". *Environmental Health Perspectives* ، المجلد. 116،5 (مجلد 2008): 578-582. مُعرِّفُ رقميّ: 10.1289/ehp..11034

-جون بارنيل. "إيرينا تضع خريطة طريق لجعل مصر سوقاً متعددة الطاقة الشمسية". *PV Tech*، 9 أكتوبر 2018. تاريخ آخر زيارة: 1 نوفمبر 2018.

https://www.pv-tech.org/news/irena-plots-roadmap-to-make-egypt-a-multi-gw-solar-market.

-سمر سمير. "المزارعون المصريون يشتكون من أزمة نقص المياه" Egypt Today، 23 سبتمبر 2018. تاريخ آخر زيارة: 1 نوفمبر 2018

http://www.egypttoday.com/Article/1/57981/Egyptian-farmers-complain-about-water-shortage

-ديفيد شلوسبيرغ ، "إعادة تصور العدالة البيئية: الحركات العالمية والنظريات السياسية،: السياسات البيئية 13، 3 (2004): 517-54. مُعرِّفُ رقميّ: 10.1080/0964401042000229025

-جين-دانيل سانلي وكليمنت بابلو إل. " زيادة إنحدار الأرض وارتفاع مستوى سطح البحر تغرق بهامش دلتا النيل المصري الساحلي". *GSA Today* 27 (مايو 2017). مُعرِّفُ رقميّ: 10.1130/GSATG312A.1..

-"مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة: الأصول والنطاق." مركز بحوث التنمية الدولية في جامعة ماكجيل، 26 أغسطس 2002،

http://cisdl.org/public/docs/news/brief_common.pdf

-"ما هي اتفاقية باريس؟ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. تاريخ آخر زيارة: 15 سبتمبر 2018

https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/what-is-the-paris-agreement.

-هارولد ويلهايت وأرفي هانسن، "هل اتفاقية باريس سوف تنقذ العالم؟" تحليل ونقد لخارطة طريق الحكومة المنصوص عليها في مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين، ورقة عمل أكاديمية أوسلو للحوكمة العالمية، (أوسلو: جامعة أوسلو ، مركز التنمية والبيئة ، 2016).

https://www.uio.no/english/research/interfaculty-research-areas/globalgov/working-papers/2016/oslo-globalgov-academy-cop21ws-working-paper-2016-1.pdf

-دينا زايد وجيني سوارز. "حملة ضد الفحم في مصر"، مجلة Middle East Report، مجلد 271 (صيف 2014): ص 29-35.